



# دراسة تحليلية لسوق النفط

أغسطس ٢٠١٥

الخبير المالية

ص.ب ١٢٨٢٨٩

جدة ٢١٣٦٢

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٨٨٨٨ ٦٥٨ ١٢ ٩٦٦+

فاكس: ٦٦٦٣ ٦٥٨ ٢ ٩٦٦+

## ملخص الدراسة

- من المتوقع أن تبقى أسعار النفط منخفضة في العام 2015 ومعظم العام 2016، حيث يرجح استمرار فائض العرض النفطي العالمي، بينما من المتوقع أن ينمو حجم الطلب بنسبة بسيطة فقط.
- على جانب العرض، سوف يؤدي الارتفاع الكبير في حجم إنتاج الأعضاء الرئيسيين بمنظمة أوبك وإمكانيات العرض الجديد من إيران إلى مزيد من الضغوط على أسعار النفط. وإلى جانب ذلك، أتاحت الابتكارات التقنية لإنتاج النفط الصخري قدرة كبيرة على الصمود في مواجهة المتغيرات.
- من المرجح أن يؤدي انخفاض معدل النمو في الصين، وهي إحدى أكبر الدول المستهلكة للنفط، إلى انخفاض الطلب على النفط. كذلك فإن معظم الطلب الإضافي في الفترة الأخيرة كان ناتجاً بشكل رئيسي عن تكوين مخزونات استراتيجية، ويمكن أن يبدأ هذا الطلب بالتراجع بحلول السنة القادمة. ومن جهة أخرى، يمكن أن تؤدي مستويات المخزونات النفطية القياسية الحالية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى تأخير توقيت أي زيادة في أسعار النفط.
- على الرغم من قيام شركات النفط الكبرى بتقليص خططها التوسعية، فإننا لا نتوقع أن يؤدي ذلك إلى أي تأثير فوري حيث إن البدء بتنفيذ معظم مشاريع الاستثمار يستغرق بضع سنوات.
- يمكن أن يؤدي تزايد الاعتماد على التقنيات الأكثر استخداماً للوقود وارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي إلى تزايد الضغوط.
- يمكن أن يؤدي أي تصعيد غير متوقع للصراعات الجيوسياسية في الشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم إلى عكس اتجاه سير أسعار النفط.

## من المتوقع أن يستمر هبوط سوق النفط حتى فترة طويلة من العام 2016

اقتربت أسعار النفط اليوم من أدنى مستوياتها في ست سنوات ونصف السنة، متراجعةً بحوالي 60% من المستويات المرتفعة التي شهدتها السنة الماضية. وقد بدأت الدول الكبرى المصدرة للنفط، وعلى الأخص الدول الأعضاء الأكبر في منظمة أوبك بخفض أسعارها منذ الربع الأخير من العام 2014 في محاولة للدفاع عن حصتها من السوق وإجبار المرافق الإنتاجية الأعلى تكلفة على الإغلاق. وقد ثبتت حتى الآن إلى حد كبير عدم فعالية الجهود التي بذلها اتحاد المنتجين لإغراق السوق النفطية بفائض العرض وإخراج منتجي النفط الأعلى تكلفة تشغيلية من السوق، وعلى الأخص المنتجين في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد استطاعت الولايات المتحدة المحافظة على إنتاجها النفطي عند مستويات مرتفعة قياسية على الرغم من التراجع الملحوظ في إجمالي عدد حفارات آبار النفط الأمريكية. ومع تصدر الولايات المتحدة قائمة المنتجين السنة الماضية ورفض كبار المنتجين في الخليج الاتفاق مع أعضاء أوبك الآخرين على خفض الإنتاج النفطي، أصبحت التوقعات المستقبلية لأسعار النفط تبدو منخفضة. كما توقعت شركات النفط الكبرى أيضاً فترة "مطولة" من تراجع أسعار النفط وقامت بتقليص خطط إنفاقها الرأسمالي. ومع عدم ظهور أي بوادر على تراجع حجم العرض العالمي، وفي ظل التوقعات بنمو الطلب على النفط بوتيرة متواضعة، فإننا نتوقع أن تبقى أسعار النفط منخفضة في العام 2015 ومعظم العام 2016.

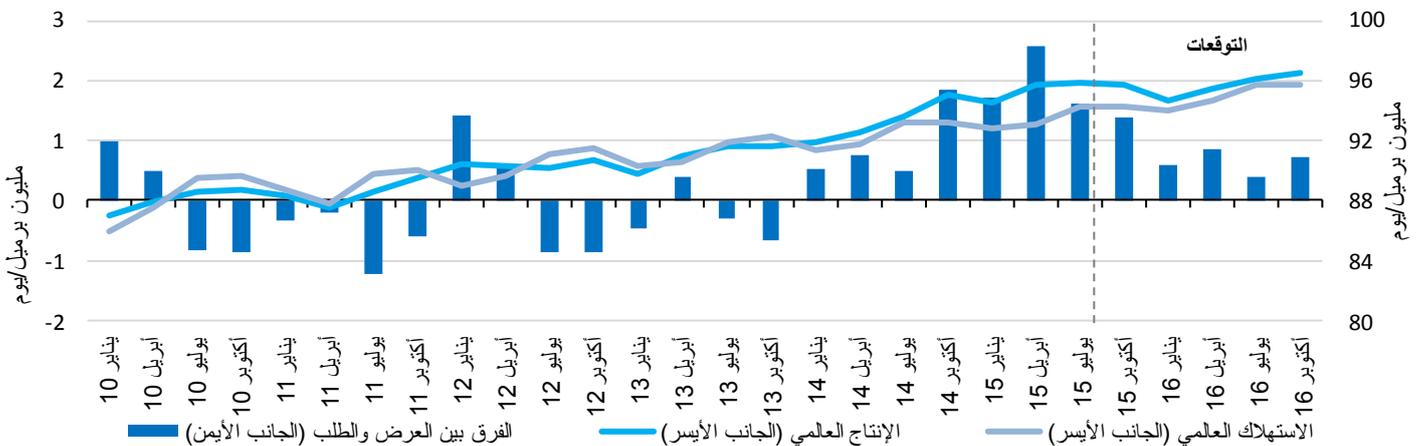
## ترجيح استمرار فائض العرض النفطي العالمي في 2016

“سوف يستمر فائض العرض وانخفاض الأسعار على مدى السنتين القادمتين على الأقل”

- ركس تيلرسون، الرئيس التنفيذي، أكسون موبيل

لقد كان نمو العرض النفطي عاملاً مسيطراً أسهم في تراجع أسواق النفط منذ شهر يونيو السنة الماضية. ولا يزال حجم العرض النفطي العالمي يفوق حجم الطلب، وتظهر أرقام إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن انعدام توازن العرض والطلب قد وصل إلى حوالي 2.6 مليون برميل في اليوم في الربع الثاني من السنة، مقارنةً بما مجموعه 0.8 مليون برميل في نفس الفترة من السنة الماضية.

## توازن إنتاج واستهلاك الوقود السائل في العالم



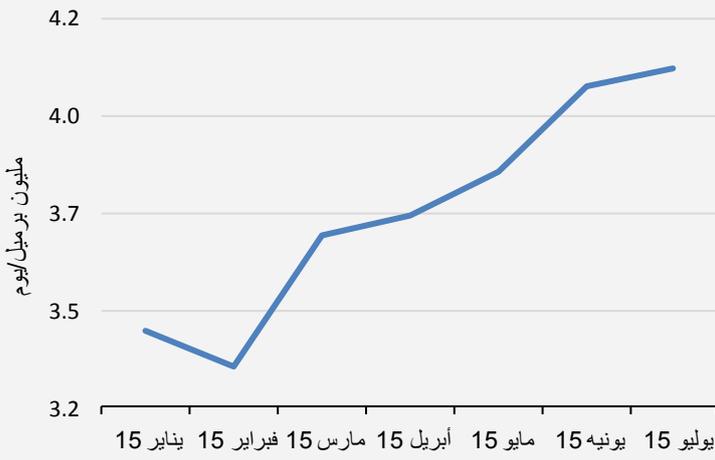
المصدر: إدارة معلومات الطاقة

## أوبك ترفض خفض الإنتاج والسعودية والعراق تزيدان إنتاجهما إلى مستويات غير مسبقة

منذ بدء تراجع أسعار النفط الخام، سادت التوقعات على نطاق واسع بأن منظمة أوبك سوف تقوم بخفض إنتاجها النفطي في محاولة منها لرفع الأسعار. غير أن الكارتل، الذي ينتج حوالي 40% من النفط الخام العالمي، لم يستمع للنداءات التي وجهها بعض أعضائه خلال اجتماعهم السنة الماضية لخفض الإنتاج، بل قام بزيادة إنتاجه بأكثر من 1.7 مليون برميل في اليوم منذ نوفمبر 2014. وفي اجتماع أوبك نصف السنوي المنعقد في يونيو 2015، أصرت المنظمة على المحافظة على إنتاجها النفطي عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم. واعتمد الكارتل استراتيجية تقوم على عدم تغيير مستويات الإنتاج، بل وتجاوز الحدود التي وضعها في بعض الأحيان، في إشارة إلى احتدام المنافسة على حصة السوق وإلى أن منظمة أوبك غير مستعدة للتخلي عن حصتها من السوق في مقابل رفع الأسعار. وفي تقرير صدر مؤخرًا، أعلنت المجموعة أن إنتاجها النفطي قد ارتفع إلى أعلى مستوياته منذ ثلاث سنوات ليصل إلى 31.5 مليون برميل في اليوم في شهر يوليو، ما يبرز استراتيجية اتحاد المنتجين المتمسك بالدفاع عن حصته من السوق.

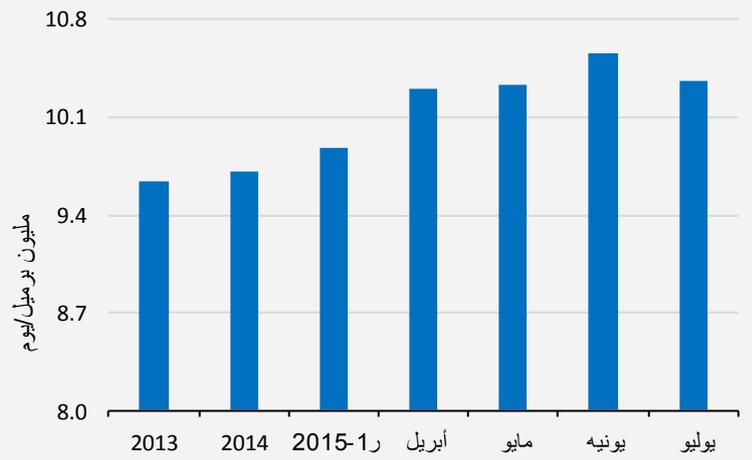
إلى جانب ذلك، واصلت المملكة العربية السعودية، العضو الأكثر نفوذًا في منظمة أوبك، الزيادة الثابتة في حجم إنتاجها للنفط الخام، ليصل إلى 10.6 مليون برميل في اليوم في شهر يونيو<sup>1</sup>، وهو أعلى مستوى قياسي غير مسبق، وبزيادة بلغت أكثر من 200.000 برميل في اليوم مقارنةً بالشهر السابق، ما يشير إلى أن المملكة مصرة على الدفاع عن حصتها من السوق في مواجهة الإنتاج المتزايد للمنتجين المنافسين. وقد شكلت الاحتياطات الضخمة من العملات الأجنبية التي جمعتها خلال سنوات الطفرة النفطية هامش أمان ساعدها على تحمل تأثيرات تراجع أسعار النفط. وقد صرح وزير النفط السعودي علي بن إبراهيم النعيمي أن المملكة لن تخفض إنتاجها وتلتزم بنظام الحصص ما لم تصبح هناك ضرورة مطلقة لذلك. وعلى الرغم من الخفض البسيط لإنتاج المملكة إلى 10.36 مليون برميل في اليوم في شهر يوليو، استمر إنتاجها النفطي قريبًا من مستوياته القياسية. وبالإضافة إلى ذلك، لامس الإنتاج النفطي العراقي أيضًا أعلى مستويات في تاريخه ليصل إلى 4.1 مليون برميل في اليوم في شهر يوليو. ويرى بعض خبراء السوق أن الزيادة المستمرة في الإنتاج العراقي تعني احتمال تفوق العراق على المملكة العربية السعودية كأكبر مساهم في نمو الإنتاج النفطي لدول الأوبك هذه السنة.

## الإنتاج النفطي العراقي يرتفع إلى مستويات غير مسبقة



المصدر: تقرير أوبك لشهر أغسطس 2015 (تم الحصول على الأرقام من مصادر ثانوية)

## الإنتاج النفطي السعودي لا يزال مرتفعًا



المصدر: تقرير أوبك لشهر أغسطس 2015

عليها. ومن المرجح أن تسهم زيادة العرض النفطي الإيراني في استمرار المستويات المرتفعة للعرض النفطي العالمي، وأن تؤثر على أسواق النفط في المستقبل القريب. ولكن يرى الكثير من الخبراء أن إيران لن تتمكن من التأثير فعليًا على حجم العرض قبل مرور ستة أشهر على الأقل أو لربما أكثر من سنة. وعلى الرغم من ذلك، فإننا نتوقع أن تقدم إيران حسمات كبيرة وأن تقوم أيضًا بتنفيذ استراتيجيات غير معتمدة على المنافسة السعرية لبيع نفطها واسترداد ما خسرت من حصتها من السوق، ما يؤدي بالتالي إلى إضافة المزيد من الضغوط على أسعار النفط الخام.

## احتمالات كبيرة لحجم عرض جديد من إيران

أبدت إيران التي توصلت إلى اتفاق نووي تاريخي مع قوى العالم العظمى الشهر الماضي، أنها على استعداد لرفع إنتاجها النفطي بمعدل 500.000 برميل في اليوم خلال أسبوع بعد رفع العقوبات المفروضة عليها، وبمعدل 1 مليون برميل في اليوم خلال شهر واحد<sup>2</sup>. كذلك تشير التقديرات إلى أن إيران تملك حوالي 30 إلى 40 مليون برميل من النفط في ناقلات نفط راسية في الخليج الفارسي ويمكن أن يتم إرسالها إلى السوق فور سريان مفعول رفع العقوبات. كذلك أشار تقرير صدر مؤخرًا من منظمة الأوبك إلى أن إيران قد زادت إنتاجها النفطي إلى 2.86 مليون برميل في اليوم في شهر يوليو، وهو أعلى مستوى لإنتاجها منذ شهر يونيو 2012 عندما تم تشديد العقوبات

<sup>1</sup> <http://www.ft.com/intl/cms/s/0/25c7fa98-2947-11e5-8613-e7aedbb7bdb7.html#axzz3hib6aUK5>

<sup>2</sup> <http://www.bloomberg.com/news/articles/2015-08-02/iran-s-oil-minister-says-output-to-rise-one-week-after-sanctions>

الحفارات الأولى التي تم إيقافها عن العمل. وقد تركزت عمليات الحفر المتبقية على المناطق النفطية الأكثر إنتاجية حيث يكون الحفر مجد اقتصاديًا حتى عند مستويات الأسعار القريبة من 40 دولار أمريكي للبرميل.

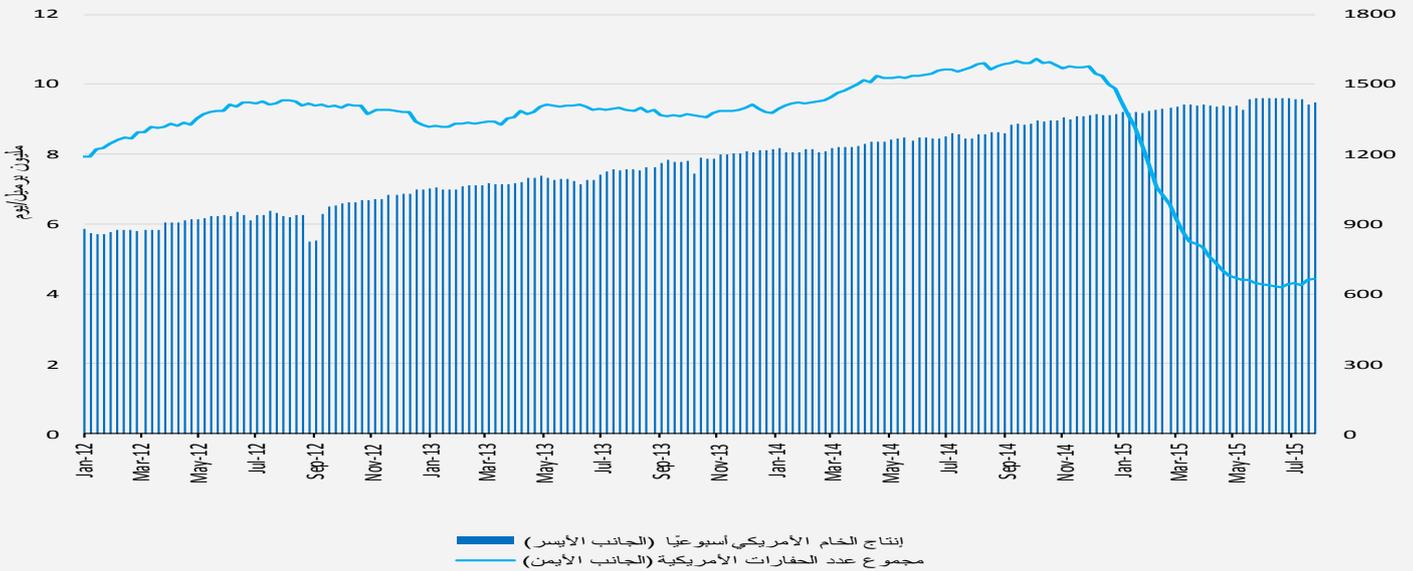
على الرغم من تلاشي الجدوى الاقتصادية لشركات النفط الصخري بفعل أسعار النفط المنخفضة، يبدو أن النفط الصخري سوف يستمر في التأثير بقوة على السوق النفطية العالمية في المستقبل المنظور. ووفقًا لتقرير نشرته مؤخرًا الوكالة الدولية للطاقة حول سوق النفط العالمية، من المرجح أن يستمر حجم العرض النفطي الإجمالي في الولايات المتحدة بالنمو على مدى العام 2016، ولكن بمعدل أبطأ بكثير مقارنةً بالعام 2014.<sup>4</sup> كما أعلنت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أنه من المتوقع نمو إنتاج النفط الخام الأمريكي بمعدل 8.6% في العام 2015 ليصل إلى 9.47 مليون برميل في اليوم، أي إلى أعلى مستوى له منذ 45 سنة.

## إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة قادر على الصمود في مواجهة تراجع أسعار النفط وانخفاض عدد حفارات الآبار

أدت الزيادة الحادة في إنتاج النفط الصخري إلى تحول كبير في عوامل العرض والطلب في سوق النفط العالمية. وقامت الولايات المتحدة بزيادة إنتاجها النفطي بوتيرة عالية لتصبح أكبر دولة منتجة للنفط في العالم في العام 2014.<sup>3</sup> وكان الكثير من الخبراء يرون في السابق أن انهيار أسعار النفط السنة الماضية سوف يؤثر بشكل كبير على القطاع النفطي الأمريكي، غير أن إنتاج النفط الصخري استمر قويًا إلى درجة كبيرة.

تراجع عدد حفارات آبار النفط العاملة إلى أقل من النصف منذ شهر نوفمبر من السنة الماضية، غير أن إنتاج النفط استمر قريبًا من أعلى مستويات قياسية له، وبلغ إنتاج الولايات المتحدة النفطي أعلى مستوياته منذ العام 1972. وقد نتج ذلك بشكل رئيسي عن التحسينات المستمرة في التكنولوجيا والكفاءة الإنتاجية. وإلى جانب ذلك، كانت الحفارات الأقدم والأقل كفاءة هي

## إنتاج النفط الصخري الأمريكي مقارنةً بتراجع عدد الحفارات



<sup>3</sup> <http://www.bp.com/en/global/corporate/press/press-releases/bp-statistical-review-shows-2014-was-a-year-of-tectonic-shifts-in-global-energy-production-and-consumption.html>

<sup>4</sup> <https://www.iea.org/oilmarketreport/omrpublic/>



## توقع استمرار انخفاض الطلب العالمي على النفط

“بدأت إعادة توازن السوق النفطية السنة الماضية ولكنها لم تصل بعد إلى أقصى مداها ويمكن أن تشهد الفترة القادمة تراجع الأسعار إلى أدنى مستوياتها”

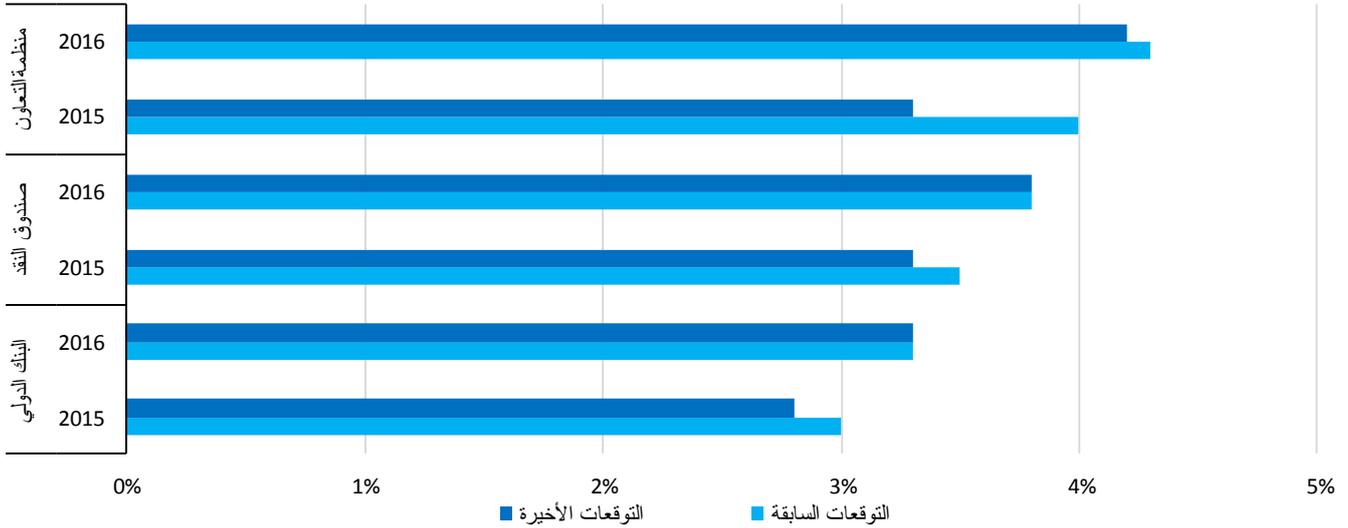
- الوكالة الدولية للطاقة

أظهرت أحدث توقعات الوكالة الدولية للطاقة أن حجم الطلب العالمي على النفط سوف يتجاوز 95 مليون برميل في اليوم بحلول نهاية العام 2016. غير أن الوكالة تتوقع تراجع نمو الطلب العالمي على النفط إلى 1.2 مليون برميل في اليوم في العام 2016 من حوالي 1.4 مليون برميل في اليوم هذه السنة<sup>5</sup>.

## تراجع توقعات النمو الاقتصادي العالمي

قام صندوق النقد الدولي مؤخراً بخفض توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي للعام 2015. وإلى جانب ذلك، قام المصرفان المركزيان في الولايات المتحدة والصين، أكبر دولتين مستهلكتين للنفط في العالم، بتقليص توقعاتهما لنمو الناتج المحلي الإجمالي فيهما للعام 2015، ما أضاف إلى مخاوف حول مدى تحسن الطلب النفطي. كما أظهرت الأرقام الأخيرة نمو الاقتصاد الصيني بمعدل 7% خلال الربع الثاني 2015 مقارنةً بنفس الفترة من السنة السابقة، وهو أدنى معدل نمو تشهده الصين منذ الربع الثاني 2009. وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة نمو الطلب الصيني على النفط بنسبة 3% فقط في العامين 2015 و2016 إذا استمر معدل النمو الاقتصادي في الصين بين 6% و7%. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت دراسة أخرى أن نشاط المصانع في الصين قد تراجع في شهر يوليو إلى أدنى مستوياته منذ سنتين. كما توقعت الجمعية الصينية لصناعة السيارات نمو مبيعاتها السنوية من سيارات الركاب والسيارات التجارية بنسبة 3% فقط هذه السنة، مقارنةً بتقديراتها السابقة التي بلغت 7% في شهر يناير، ومقارنةً بمعدل نمو بنسبة 9.9% في العام 2014.

## تقليص توقعات نمو الاقتصاد العالمي



المصدر: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

<sup>5</sup> <https://www.iea.org/oilmarketreport/omrpublic/currentreport/>

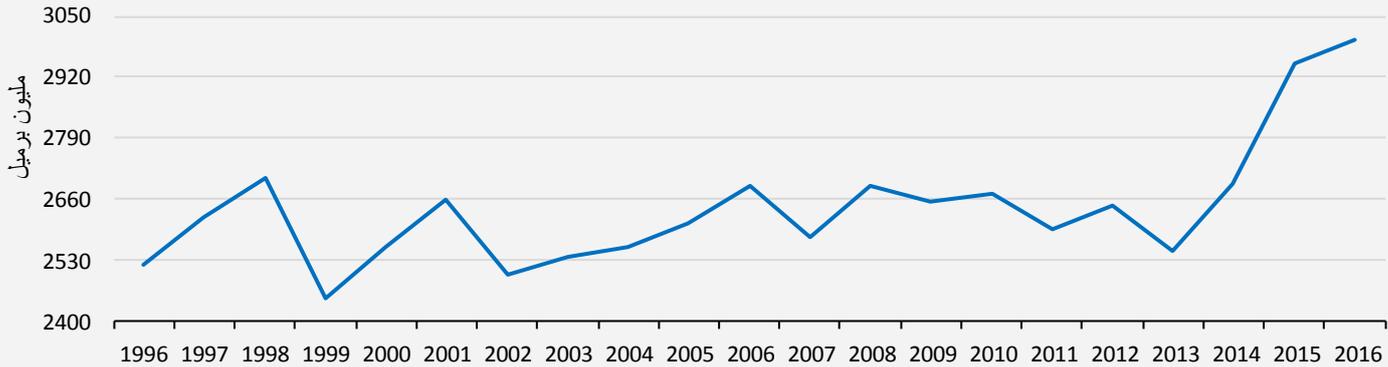


## يمكن أن يتراجع طلب المخزونات الاستراتيجية السنة القادمة

قامت دول كثيرة بزيادة احتياطياتها النفطية الاستراتيجية للاستفادة من أسعار النفط المنخفضة. ووفقاً لما أورده إدارة معلومات الطاقة، ارتفعت المخزونات النفطية التجارية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستويات قياسية بلغت 2876 مليون برميل في شهر مايو، أي بزيادة 300 مليون برميل تقريباً عما كانت عليه قبل سنة. ولأست مخزونات الخام الأمريكية 464 مليون برميل في منتصف شهر يوليو، أي بزيادة 100 مليون برميل تقريباً عن متوسطها الموسمي لخمس سنوات. ومن جهة

أخرى، قامت أيضاً دول آسيا، وعلى الأخص الهند والصين، بزيادة احتياطياتها النفطية بشكل كبير. ونرى أنه على الرغم من أن توازن العرض والطلب لا بد وأن يتحقق في المستقبل، غير أن المخزونات النفطية المرتفعة سوف تؤخر رفع الأسعار حيث إن هذه الدول سوف تقوم أولاً باستخدام مخزونها الأقل تكلفة في حالة ارتفاع أسعار النفط الخام. وهناك جانب آخر يدعو إلى القلق، وهو أن الطلب الناتج عن تجميع المخزونات الاستراتيجية يمكن أن يبدأ بالتراجع بحلول السنة القادمة.

## وصول المخزونات النفطية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أعلى مستويات في تاريخها



المصدر: إدارة معلومات الطاقة

الشرق الأوسط حوالي 13.7% من النفط العالمي في 2014. ويبدو هذا الاستهلاك مرتفعاً جداً بالنظر إلى عدد السكان، حيث لا يتجاوز عدد سكان دول مجلس التعاون نسبة 0.7% فقط من عدد سكان العالم. فإذا أثبتت خطوة الحكومة الإماراتية هذه نجاحها، يمكن أن تتخذ دول خليجية أخرى تدابير مماثلة، ما يؤدي بالتالي إلى تأثير سلبي أوسع على الطلب الإقليمي على النفط.

## توقعات تراجع الطلب في دول الشرق الأوسط في ظل دراسة دول مجلس التعاون إلغاء الإعانات والدعم

على الصعيد الإقليمي، أعلنت الإمارات مؤخراً عن إلغاء الإعانات والدعم على الوقود في إطار الجهود الهادفة إلى تعزيز الصحة المالية للدولة. وقد أدت هذه الخطوة إلى زيادة أسعار البنزين، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض الدخل الحقيقي للمستهلكين، وبالتالي إجبار المستهلكين على تقليص إنفاقهم على الوقود. ووفقاً لدراسة أجرتها بي بي ستاتستكس، استهلكت دول

الدولة	المرتبة العالمية في استهلاك النفط	المرتبة العالمية في عدد السكان	% من سكان العالم
المملكة العربية السعودية	6	40	0.43%
الإمارات العربية المتحدة	30	93	0.13%
الكويت	35	138	0.05%
قطر	59	146	0.03%
سلطنة عمان	78	127	0.06%
مملكة البحرين	97	156	0.02%

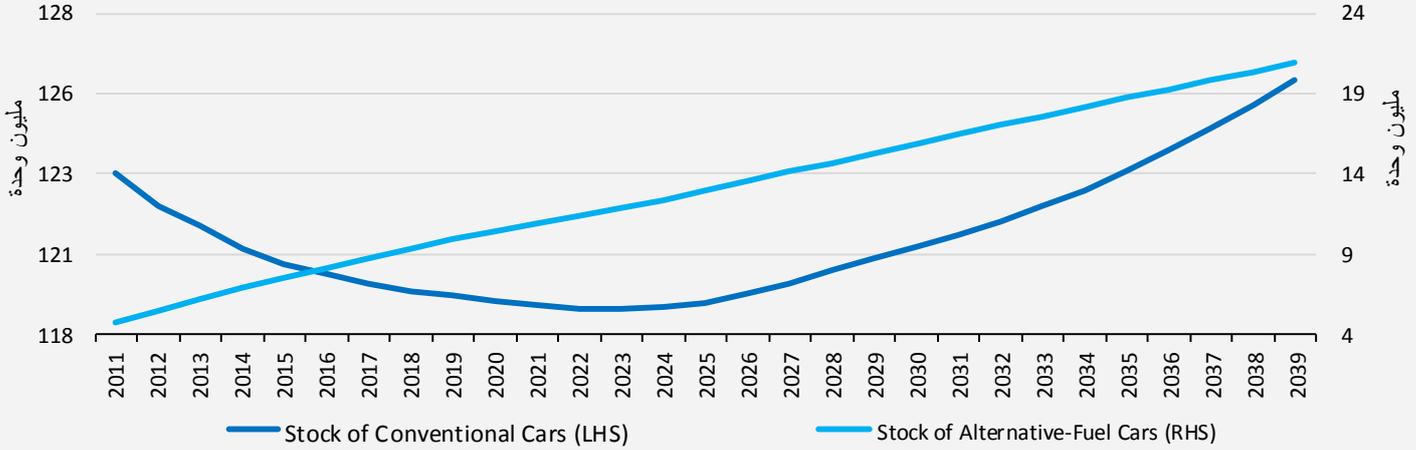
المصدر: الخبير المالية

## تزايد تقنيات كفاءة استخدام الوقود

أظهرت دراسة أجرتها إدارة معلومات الطاقة أن أعداد السيارات التي تستخدم الوقود التقليدي أخذت في الانخفاض في السنوات القليلة الأخيرة، وأضافت أنها تتوقع استمرار هذا الانخفاض على مدى العقد القادم. كما

توقعت ارتفاع أعداد السيارات التي تستخدم أنواع الوقود البديلة في الفترة القادمة، ويرى الخبراء أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تفاقم فائض العرض النفطي الحالي.

## النمو الحالي والمستقبلي في أعداد السيارات



المصدر: إدارة معلومات الطاقة

الدولار الأمريكي. كذلك فإن السلع، والتي تتأثر عكسيًا بسعر صرف الدولار الأمريكي، سوف تتعرض لضغوط بفعل ارتفاع الدولار. ولكن من جهة أخرى، يمكن أن تستفيد العملات الأضعف للدول المصدرة للنفط، ومنها روسيا على سبيل المثال.

## ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي يضيف إلى الضغوط

في ظل التوقعات بأن الاحتياطي الفدرالي الأمريكي يمكن أن يرفع أسعار الفائدة في أواخر هذه السنة، شهد سعر صرف الدولار الأمريكي ارتفاعًا كبيرًا أمام العملات الرئيسية الأخرى. ومن المرجح أن يؤدي أي تحسن في الاقتصاد الأمريكي في الفترة القادمة إلى مزيد من الارتفاع في سعر صرف

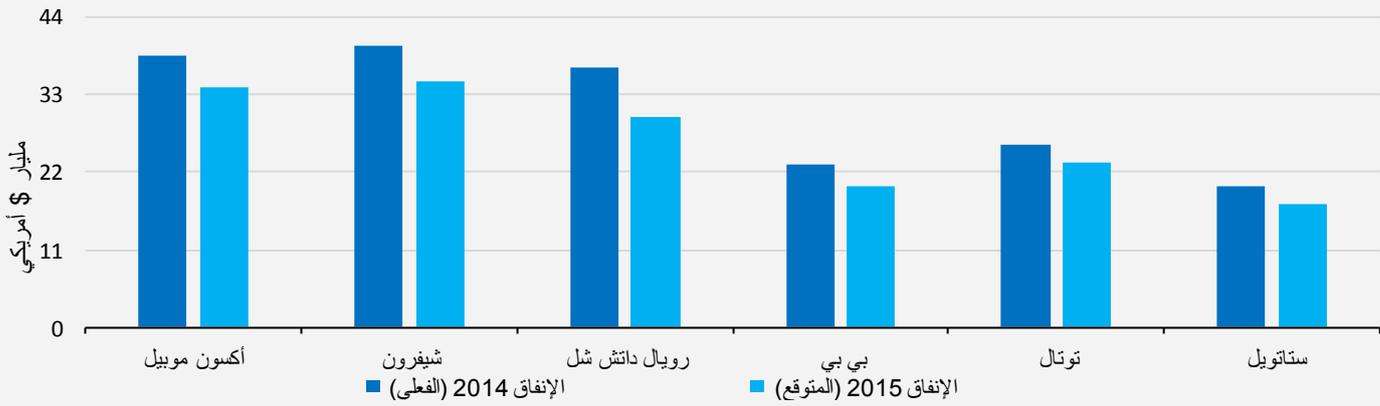
## تقوم الشركات بتقليص خططها الاستثمارية، ولكن ظهور تأثيرها سوف يستغرق بعض الوقت

مع تجاوز حجم العرض لحجم الطلب، من المتوقع أن تبقى أسعار النفط منخفضة في الأشهر القادمة. وقد صرح مؤخراً ركن تليرسون، الرئيس التنفيذي لشركة أكسون موبيل، أن فائض العرض النفطي والأسعار المنخفضة سوف تستمر على مدى السنوات القليلة القادمة كحد أدنى. وقد أدى هذا التراجع إلى إعلان عدد من الشركات الكبرى عن خفض عدد موظفيها وتقليص إنفاقها الرأسمالي. وأعلنت شركة رويال داتش شل مؤخراً عن خطط لتسريح 6500 موظف، بينما أعلنت شركة شيفرون عن إلغاء حوالي 1500 وظيفة في إطار خططها الهادفة إلى خفض التكاليف. وبشكل عام، ألغى القطاع النفطي حوالي 50000 وظيفة خلال الربع الثاني فقط من هذه السنة، بالإضافة إلى إلغاء 100000 وظيفة منذ انهيار أسعار النفط السنة الماضية<sup>6</sup>. كما أن شركات النفط قد أرجأت استثمارات تبلغ قيمتها حوالي 200 مليار دولار أمريكي في أكثر من 45 مشروعاً لمواجهة التباطؤ في القطاع النفطي<sup>7</sup>. غير أننا لا نتوقع أن يؤثر تقليص خطط الإنفاق الرأسمالي على أسعار النفط بشكل فوري، حيث إن فترة بدء تنفيذ معظم مشاريع الاستثمار تمتد بضع سنوات.

“إننا نتوقع في خططنا استمرار التراجع لمدة طويلة”

- بن فان بوردن، الرئيس التنفيذي،  
شركة رويال داتش شل

## شركات النفط الكبرى تخفض إنفاقها



المصدر: الخبير المالية

<sup>6</sup> <http://www.wsj.com/articles/sudden-drop-in-crude-oil-prices-roils-u-s-energy-firms-rebound-1437903002>

<sup>7</sup> <http://www.bloomberg.com/news/articles/2015-07-27/oil-majors-delay-200-billion-of-spending-wood-mackenzie-says>

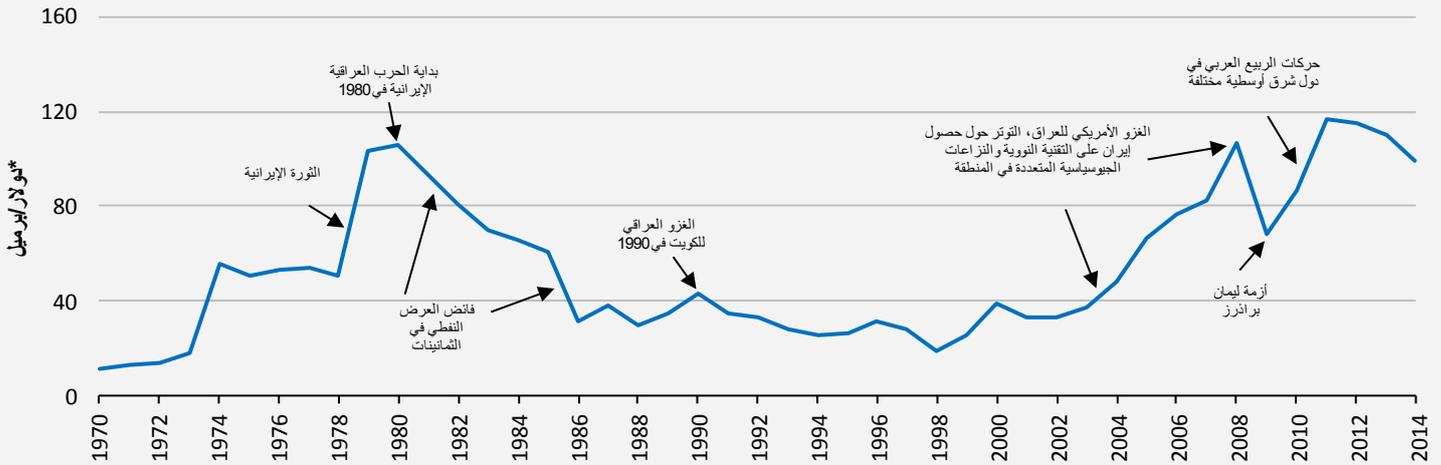
## المخاطر الجيوسياسية يمكن أن تؤدي إلى عكس اتجاه أسعار النفط

“القلق الجيوسياسية يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع غير متوقع في أسعار النفط، ولكن إذا هدأت التوترات، سوف يتزايد العرض النفطي في السوق - والتي تواجه اليوم فائضًا في عرض النفط الخام.”

- ركنس تليرسون، الرئيس التنفيذي، شركة أكسون

نتيجة لاستمرار سياسة منظمة أوبك القائمة على عدم تغيير إنتاجها النفطي، بدأت الخلافات تظهر بين الدول الأعضاء، حيث طلبت الجزائر وأنغولا وفنزويلا وليبيا من المنتجين الآخرين خفض إنتاجهم. ومع تزايد احتمالات توقيع طهران على اتفاق نووي مع الدول الغربية بحلول نهاية هذه السنة، تعززت احتمالات زيادة إيران لإنتاجها النفطي، ويمكن أن تحت إيران دول أوبك على إعادة العمل بنظام الحصص، وبالتالي تتفاقم المواجهات مع المملكة العربية السعودية ويتزايد عدم الاستقرار في المنطقة. ويبين الرسم أدناه التأثيرات الكبيرة على أسعار النفط في الماضي نتيجة للأحداث الجيوسياسية.

## الأحداث الجيوسياسية الهامة وتأثيراتها على أسعار النفط



المصدر: المراجعة التي أجرتها شركة بي بي ستاتستكس ودراسات وأبحاث الخبير المالية، \*تعديل أسعار النفط بحسب معدل التضخم

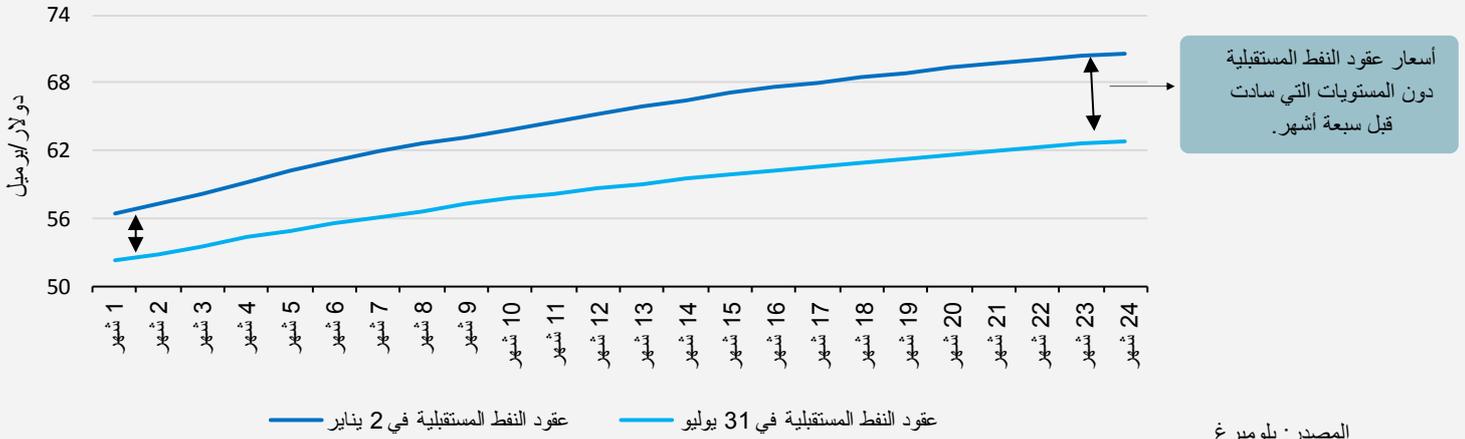
تشكل عودة التوترات الجيوسياسية والعنف في سوريا والعراق خطرًا جديدًا على استقرار المنطقة. كما يعتبر تزايد نفوذ الدولة الإسلامية وتوقف العمل في حقول النفط والموانئ في مناطق استراتيجية بمثابة تحدٍ جدي يؤثر على الإنتاج النفطي في المنطقة. ويمكن أن تعود أسعار النفط إلى الارتفاع في حالة تصعيد النزاعات في المستقبل وتسببها في إلحاق أضرار بالبنية التحتية النفطية.

## الخلاصة

كما أشرنا في تقريرنا السابق عن مستجدات السوق النفطية بعنوان "عوامل السوق النفطية"، لا نزال حذرين في توقعاتنا المستقبلية لأسعار النفط. ومن غير المتوقع أن تشهد أسعار النفط الخام أي ارتفاع ملحوظ في المستقبل القريب، وعلى الأخص في ظل تساؤل احتمال قيام أي من الدول الرئيسية المنتجة للنفط بخفض إنتاجها. وقد أظهرت المملكة العربية السعودية، وهي الدولة المنتجة التي تحافظ على توازن السوق، أنها لا تميل إلى خفض إنتاجها النفطي كما طلبت بعض الدول الأعضاء في منظمة أوبك. وإلى جانب ذلك، من الواضح أن روسيا، الدولة الرئيسية المنتجة للنفط غير العضو في أوبك، لا تتوي إجراء خفض كبير في إنتاجها النفطي، بينما تتزايد احتمالات ارتفاع الكمية المعروضة من النفط الإيراني. ولذلك لا يمكن استبعاد حدوث المزيد من الانخفاض في أسعار النفط. كما أن أسعار عقود النفط المستقبلية القياسية تسليم ديسمبر 2016 أقل بكثير من مستوياتها لشهر يناير، ما يعني أن التوقعات المستقبلية لأسعار النفط ليست تفاؤلية جدًا.

أما على جانب الطلب، وفيما عدا تأثير ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي على القوة الشرائية للدول المستوردة للنفط، فإن تراجع توقعات النمو الاقتصادي العالمي قد أدت أيضًا إلى تزايد مخاوف الدول المصدرة للنفط. ويمكن أن تظهر أيضًا بعض بوادر تراجع الطلب على الوقود في منطقة الشرق الأوسط بعد الإجراء الأخير الذي اتخذته الإمارات العربية المتحدة لإلغاء الإعانات على الطاقة، إذا اعتمدت دول مجلس التعاون الأخرى تدابير مماثلة. كذلك يخشى الخبراء في السوق من أن المخزونات النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد وصلت إلى مستويات مرتفعة غير مسبوقة، ما يمكن أن يؤخر توقيت أي ارتفاع في أسعار النفط. ولكن يمكن أن تشهد أسعار النفط ارتفاعًا مفاجئًا إذا تصاعدت التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط.

## التغير في أسعار عقود النفط المستقبلية



## عن الخبير المالية

الخبير المالية شركة استثمار وإدارة أصول رائدة تقدم منتجات وخدمات استثمارية ذات مستوى عالمي لمساعدة المؤسسات والشركات العائلية والمستثمرين المؤهلين بما يحقق لهم قيمة اقتصادية حقيقية ومستدامة.

الخبير المالية حاصلة على ترخيص من هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية (ترخيص رقم ٣٧-٧٤٠٧٠٧٤). ويتيح قطاع إدارة الأصول فيها فرصاً استثمارية من خلال محفظة استثمارية ضخمة ونامية من الصناديق العامة والخاصة في قطاعات العقار، وأسهم الشركات الخاصة، وأسواق المال، ورأس المال الجريء. بينما تقدم إدارة الاستثمارات البنكية خدمات استثمارية متخصصة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، ومن ضمنها الدمج والاستحواذ للشركات والمستثمرين في القطاع الخاص والشركات العائلية.

كما تنفرد الخبير بتقديم المشورة في هيكلة الكيانات وإدارة الثروات الوقفية عبر برنامج "وقف"، والذي يستهدف المؤسسات التعليمية والخيرية والشركات العائلية والأفراد من ذوي الملاءة المالية وغيرهم من فاعلي الخير الراغبين في تأسيس كيانات وقفية.

تمارس الخبير المالية أعمالها وتقدم خدماتها لعملائها من مكاتبها في جدة والرياض.

لمزيد من المعلومات عن الخبير المالية، فضلاً زيارة موقع الشركة على شبكة الإنترنت [www.alkhabeer.com](http://www.alkhabeer.com)

### إشعار قانوني:

هذه الوثيقة صادرة من الخبير المالية لأغراض الاطلاع والمعلومات العامة فقط، ولا تشكل أي عرض لشراء أو اكتتاب أو مشاركة في أي ورقة مالية، كما أنها (أو أي جزء منها) لا تشكل أساساً يتم الاعتماد عليه فيما يتعلق بأي إجراء أو حافز للدخول في أي عقد مهما كان نوعه. وهذه الوثيقة سرية بطبيعتها ويقتصر توزيعها على نخبة من المستثمرين المؤهلين، فإذا تلقيت هذه الوثيقة بالخطأ، نأمل منك تجاهل محتوياتها وإعادتها إلى الخبير المالية أو إتلافها. ولا تتحمل الخبير المالية أي مسؤولية عن أي خسارة يمكن أن تنشأ عن استخدام هذه الوثيقة أو محتوياتها أو يمكن أن تترتب فيما يتعلق بها.

يمكن أن تملك الخبير المالية أو شركاتها الزميلة أو الصناديق الاستثمارية التي تديرها الخبير المالية أو شركاتها الزميلة أوراقاً مالية أو أن تشارك في تقديم خدمات استشارية لواحدة أو أكثر من الشركات المشار إليها آنفاً. ويمكن أن لا تتحقق أي توقعات أو آراء أو بيانات تتعلق بالاحتمالات المستقبلية المذكورة في هذه الوثيقة. وجميع التوقعات والآراء والبيانات التي تحتوي عليها هذه الوثيقة هي آراء الخبير المالية كما في تاريخ هذه الوثيقة، وهي قابلة للتغيير بدون إشعار. ولا يمكن اعتبار أي نوع من الأداء السابق على أنه ضمان للنتائج المستقبلية. كما يمكن أن تنخفض أو أن ترتفع قيمة الأوراق المالية وأسعارها والدخل المتحقق منها. ويمكن أن يسترد المستثمرون قيمة أقل من المبالغ التي استثمروها أصلاً. ويمكن أن تؤدي التغييرات في أسعار صرف العملات إلى أثر سلبي على قيمة الأوراق المالية أو أسعارها أو الدخل المتحقق منها.